

في أفق السياسة العالمية

حيرة الترك بين الشرق والغرب

خطب مستر ترومان رئيس الولايات المتحدة في ١٢ مارس الماضي أمام الكونغرس أو المؤتمر الأمريكي الذي يجمع بين شيوخ الدولة ونوابها ، وطلب إليه الموافقة على عقد قرض بمبلغ أربعائة مليون دولار لمساعدة اليونان وتركيا . وقد قال في عرض خطابه : « إن في سبيل تقدم الشعوب في ظلال السلم وإبعاد أسباب القهر والاستبداد ، نهضت الولايات المتحدة بدور رئيسي في تكوين هيئة الأمم المتحدة . . . ولا يمكن أن نحقق أغراضنا إلا إذا عقدنا النية على مساعدة الشعوب الحرة في المحافظة على نظمها الحرة وسلامة وطنها ضد الحركات العدوانية التي تحاول فرض نظمها الدكتاتورية عليها . . . فإذا أسكنا عن مساعدة اليونان وتركيا في هذا الوقت العصيب فسيكون لإسكاننا هذا آثار بعيدة المدى تصيب الغرب والشرق جميعاً . . . » وقبل ذلك بأسابيع قليلة تكلم مستر جيمس بيرنز الوزير الأمريكي السابق أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي فقال : « إن ما قد تعانیه أوروبا في المستقبل من قلق واضطراب سيكون مصدره على الأرجح بلاد البلقان » . والخطابان يعيدان إلى الذهن القول الذي اشتهر في الربع الأول من هذا القرن بأن بلاد البلقان إنما هي مستودع البارود الذي قد ينفجر في أي وقت فتندلع نيران الحرب .

وقد اندلعت شرارة الحرب العالمية الأولى فعلا من البلقان عندما اغتال طالب صربي في يونية سنة ١٩١٤ الأرشيذوق فرانس فردينند ولي عهد النمسا وزوجته في أثناء زيارة رسمية لمدينة سراييفو عاصمة البوسنة . واقتربت ساعة نشوب الحرب العالمية الثانية من غير شك حين اعتدت إيطاليا على ألبانيا في أبريل سنة ١٩٣٩ قبل الحرب بين ألمانيا والحلفاء بأقل من خمسة أشهر . وها هو ذا الرئيس الأمريكي ومعه وزيره السابق يندران بأن البلقان سيكون

من جديد موطن الداء ومصدر الشرر إذا ما تلبدت الغيوم في جو أوروبا السياسي وأذنت باقتراب عاصفة الحرب الهوجاء .

ولم يعمد الرئيس الأمريكي في خطابه إلى الأسلوب الدبلوماسي المرن ولكنه جهر في صراحة بأن المساعدة التي ستقدمها أمريكا لتركيا واليونان إنما يراد بها علاج مسألتين : الأولى في اليونان وهي وضع حد لأعمال الإرهاب التي تقوم بها فئات مسلحة يقودهم الشيوعيون متحدّين في ذلك سلطة الحكومة ومهددين حياة الدولة ذاتها . والثانية في تركيا وهي مساعدة تركيا على الوفاء بمطالبها العصرية التي لا غنى عنها للاحتفاظ بسلامة أراضيها ، تلك السلامة التي بتوقف عليها السلام العام في الشرق الأوسط .

والمسألتان في حقيقة الأمر متصلتان ويكمل بعضهما بعضاً . فالضغط على اليونان من ناحية الشيوعيين سيؤدي بطبيعة الحال إلى إحراج مركز تركيا وإحاطتها من معظم جهاتها بسور شيوعي حديدي قد لا تقوى على دفعه . والضغط على تركيا من ناحية المضايق ومطالب روسيا بشأنها إنما يراد به الوصول إلى اليونان وبحر إيجه ثم البحر المتوسط . وتركيا واليونان بحكم موضعهما الجغرافي تقفان حارستين في مفترق الطرق بين الشرق والغرب ، وكلتاها تحتل منطقة على جانب عظيم من الخطورة الاستراتيجية في البحر المتوسط والشرقين الأدنى والأوسط والاثنان قد اتجهتا في سياستهما وجهة غربية ديمقراطية بعض الاتجاه جعلتهما غريبتين عن سائر بلاد البلقان التي اصطبغت جميعها باللون الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت موالية لحكومة الاتحاد السوفيتي التي تريد أن تأخذ طريقها ذلولاً إلى البحر المتوسط ، فلا تقف تركيا أو اليونان حائلاً بينها وبين ذلك البحر .

والحقيقة أنه لا يعترض طريق روسيا إلى البحر المتوسط في زمن السلم أي حائل في تركيا أو في اليونان لا من حيث الملاحة التجارية ولا من حيث الملاحة الحربية . ولكن الدول حتى بعد إقرار السلم وميثاق هيئة الأمم المتحدة لم تقف تفكر وتدبر خططها وسياستها بعقلية الحرب . فإذا نشبت حرب أخرى واشتبكت فيها روسيا فإن تركيا إن لم تكن متحالفة معها ستسيطر حتماً على المضائق وتغلق في وجهها بوابتي البسفور والدرديل المؤديتين إلى البحر المتوسط . وقد تكون تركيا متحالفة مع الجانب المعادي لروسيا فتفتح البوابتين لأعدائها كما فتحتها

في أثناء حرب القرم ، وتعرض بذلك أساطيلها وقواعدها في البحر الأسود وقواتها في جنوبي روسيا وغربي آسيا لأعظم الأخطار . وليس في وقوف تركيا موقف الحيدة في زمن الحرب ما يجنب روسيا موارد التلف والخسران التي تتوقاها ؛ فقد كانت تركيا محاييدة في الحرب العالمية الثانية ، ونال روسيا بسبب ذلك الحياد من الضر والعنت ماجعلها تنقم على تركيا وتسيء إليها حتى الآن ؛ فقد سدت تركيا المضائق حقا في وجوه المتحاربين ، ولكن ألمانيا لم تلجأ في حربها مع روسيا إلى القوة البحرية بل كان جل اعتمادها في مواصلاتها على الطرق البرية والجوية ، على حين كانت روسيا في حاجة ملحة إلى فتح المضائق حتى تستطيع أن تتصل بحلفائها لإسعافها بالأسلحة المختلفة والمؤن والذخيرة في أيام محنتها عن طريق البحر المتوسط بدلا من استخدام طريقى البحر الشمالى وخليج فارس وكلاهما طويل موحش محفوف بالأخطار الحربية والطبيعية .

لذلك كان تشدد روسيا الآن وعدم سماحها لتركيا بأن تستأثر بمفتاح البوابتين المؤديتين إلى البحر المتوسط . ولذلك أيضاً كان ممسك تركيا بحقها الطبيعى تسندها بريطانيا والولايات المتحدة ، وكلتاهما تأييان على روسيا أن تصبح لها قواعد في البحر المتوسط توطد فيها نفوذها وتستطيع منها وقت الحرب أن تنب بسهولة إلى المواضع الاستراتيجية الحيوية في منطقتى القناة والشرق الأوسط . ومن هذا يتضح أن المحنة الحالية التى توشك أن تتردى فيها كل من تركيا واليونان إنما سببها وقوفهما في طريق عملاقين عظيمين يريدان أن يتسليا بلعبة سياسة القوة في العالم . وإذن فويل للدول الصغيرة التى تعترض طريقهما وتحاول أن تحول دون أن يأخذ بعضهما برقاب بعض . فهذه الدول إذا انحازت إلى أحد الجانبين تعرضت لسخط الجانب الآخر ونقمته ، وإن هى هادنت أو حايدت الفريقين باءت بغضب الاثنين ، فهى فى الحالين الضحية وكبش الفداء ! ولقد كانت ظروف الحرب العالمية الأولى مؤذنة بقرب تحقيق أحلام روسيا والخلاص من عقدة المسألة الشرقية ، بالموافقة على إقامة قيصر روسيا بعد انتهاء الحرب على عرش الخلافة العثمانية فى مدينة قسطنطين ووضع المضائق فى يدها ؛ فقد ارتضى الحلفاء الثلاثة بريطانيا وفرنسا وروسيا ذلك الوضع لروسيا بعد الحرب ، وأكدوا ذلك بمعاهدة سرية بينهم عقدت فى لندن فى سنة ١٩١٥ . ولكن لم تكد تمضى سنة واحدة على هذا الاتفاق حتى قامت الثورة الكبرى فى

روسيا فأودت بكل ما خلفته حكومة القيصر من خطط ومواثيق ومعاهدات سرية كانت أو جهرية ، وأعلن الثوار على الملأ أنهم يؤمنون بالمساواة بين الشعوب ، ويستنكرون اغتصاب الأقاليم التي ليست لهم ، وأنهم لا يقرون المعاهدات السرية ويبرءون منها ومن شروطها . وما لبثوا أن شفّعوا القول بالفعل ، فأعلنوا نزولهم عما وعدت به روسيا في معاهدة لندن وفضحوا سرية المعاهدة فأعلنوا نصوصها ، وبذلك قضوا بأيديهم على الآمال التي كادوا يحققونها بعد كفاح دام قرابة ثلاثة قرون . ألم تكن القسطنطينية والسيطرة على المضائق هي أول أهداف السياسة الروسية منذ اعتلى بطرس الأكبر عرش روسيا ؟ وهل كانت ميزنة أو القسطنطينية التي وعد بها الروس إلا أرض المعاد ، التي سيورثها الله للأرثوذكس ولو بعد حين ؟

لقد أنكر الثوار الروس في سنة ١٩١٧ ذواتهم ومصالحهم ، وسيطرت النظريات والمبادئ على تفكيرهم وعقولهم ، فأضاعوا الفرصة التي ظل الروس يترقبونها قروناً طويلة . وكانت ثمرة الاخلاص وإنكار الذات أن توثقت العلاقات بين تركيا وعدوتها التقليدية ، وارتبطتا بمعاهدة سنة ١٩٢١ واثقلت سياستهما الخارجية ، وجعلت تركيا منذ ذلك الوقت توجس خيفة من دول الغرب وتظن بها الظنون ثم تولى منها فراراً .

وكانت الثورة الكمالية قد قامت في يوم من صيف سنة ١٩١٩ ودوّت من هضاب الأناضول صرخة الأموات الذين بعثهم مصطفى كمال من قبورهم ، فكأما نفخ في الصور ، وكأنه يوم النشور ، فإذا الحياة تدب في أجسام الموتى ، وإذا الهزيمة والجوع والضعف تتلاشى أشباحها أمام إرادة أمة قد صممت أن تحيا مستقلة عزيزة الجانب لا سلطان لأجنبي فوق أرضها وإن تألبت عليها جميع القوى العاشمة .

وكانت الدول الغربية هي مبعث تلك القوى العاشمة التي تآسرت في سفير سنة ١٩٢٠ على تمزيق أوصال تلك الدولة ، فأخذت اليونان تراقيا وجزر بحر إيجه ، وتسابقت إيطاليا واليونان إلى أزمير وغرب الأناضول ، وأعلن استقلال الحجاز وأرمينية وكردستان وانفصال الولايات العربية ، وتألّفت لجنة دولية تشرف على القسطنطينية والمضائق ، وأخرى تشرف على الشؤون المالية . وبذلك استحالت تلك الدولة التي كانت ملء الأسماع والأبصار قبل مضي سنة

واحدة من إعلان الهدنة سلطنة حقيرة متخاذلة تحت حماية الدول ورحمتها . فهل كان غربياً بعد ذلك أن تنأى تركيا بقضها وقضيضها عن دول أوربا الغربية ، وأن تجعل بينها وبينهم سداً منيعاً حتى لا تلدغ من جرحهم مرتين ؟ ولكن إذا كان الكاليون قد أشاحوا بوجوههم عن أوربا واستدبروا الغرب ، فانهم كذلك لم يأنسوا إلى الشرق ولم يأبهوا بمصاير العرب والإسلام . وقد كان في مقدمة ميثاقهم الوطني أن ينزلوا نهائياً عن الأقاليم التي تتكلم كثرتها اللغة العربية . وكان الأتراك في قرارهم هذا معذورين ؛ فقد ضاقوا ذرعاً بمشاكل العرب وثوراتهم وناءوا تحت عبء الخلافة الإسلامية بأثقال شنت جهودهم واستنفدت أموالهم وعرضت مصالحهم الوطنية الخاصة للتلف والبوار . ولذلك نراهم أسقطوا من حسابهم بعد الانتصار سياسة الجامعة العربية أو الإسلامية التي استند إليها سلاطين آل عثمان في كفاحهم ضد أوربا ، وخاصة في عهد عبد الحميد الثاني . فكانت أماناً لهم من تألب دول أوربا عليهم عدة سنوات .

وبينا كان الكاليون ياتممون بالخلافة ويتربصون بها الدوائر كان المسلمون في أنحاء العالم الاسلامي يظهرون سخطاً شديداً وقلقاً مستمراً خوفاً على مصير تركيا والخلافة بعد الحرب . فكان موقف المسلمين إذ ذاك شبيهاً بموقف المواطنين الرومان المنتشرين في معظم أنحاء العالم عقب غارات المتبربرين وسقوط روما في القرن الخامس الميلادي ؛ فقد كانت الحياة من غير روما وحكمها أمراً لم تتحملة نصوص القانون الروماني ولم تتصوره عقول الناس حينذاك . وكذلك ظن المسلمون بعد الحرب العالمية الأولى أن كيانهم الديني يوشك أن ينهار إذا ضاع استقلال تركيا أو ذهبت منها الخلافة . حقا لقد سكت المسلمون حين قامت حركة الثورة أو النهضة العربية في أثناء الحرب بزعمارة الشريف حسين أمير مكة ضد الخلافة العثمانية ، ولكن ما كادت الحرب تضع أوزارها حتى علا الضجيج وارتفع صوت الاحتجاج عالياً من بين صفوف المسلمين ، وخاصة من الهند ، ضد ما كان قد بيته الحلفاء لتركيا غير مقدرين أن مصاب السلطنة والخلافة في النهاية لن يكون عن طريق الحلفاء بل عن طريق الكاليين أنفسهم .

وكانت مفاجأة أليمة للعالم الاسلامي أن تصل أنباء إلغاء السلطنة العثمانية وإقالة السلطان محمد السادس في نوفمبر سنة ١٩٢٢ ثم فراره

قيل اجتماع الدول في لوزان سنة ١٩٢٣ لإقرار الصلح بين تركيا والحلفاء . وفي هذا الصلح نزل الأتراك من تلقاء أنفسهم عن الولايات العربية ، وقد كانوا مستطيعين لو أرادوا بعد انتصارهم على الإغريق وإحباط مساعي الحلفاء ضدهم أن يحتفظوا ولو بالسيادة الروحية على ولاياتهم السابقة . ولكنهم آثروا أن يقطعوا مرة واحدة كل ما كان بينهم وبين العرب والمسلمين من أسباب . وقد وجدت تركيا من روسيا — وهي تناضل أكبر سياسي الغرب في المؤتمر — أكبر نصير وأفصح لسان يترجم للمؤتمرين عن أصدق أماني تركيا بالاتفاق مع روسيا . وكانت نقطة الخلاف التي تهم روسيا والدول بطبيعة الحال هي مسألة المضايق . فقد أصرت بريطانيا وحلفاؤها على إعلان حرية المضايق في السلم والحرب ، حتى تستطيع عند الحاجة أن تحترق أساطيلها المضايق وتهدد روسيا . وبعد جلال وجدال ودفاع مجيد قامت به روسيا لتأييد حق تركيا القديم في السيطرة على المضايق رأت أن تتحرر المضايق في معظم أجزائها وأن يترك لتركيا حق مرور قواتها داخل المضايق وحق تحصين القسطنطينية وإبقاء حامية بها تتألف من ١٢.٠٠٠ جندي ، وحظروا مرور السفن الحربية إذا كانت مجموع حمولتها تفوق حمولة السفن التابعة لأقوى دولة على البحر الأسود . فاعترض المندوب الروسي وقال إن هذا لن يمنع تجمع أساطيل أكثر من دولة واحدة تريد أن تحترق المضايق ، فأبى الدول تعديل الشرط . ورأى المندوب التركي عصمت إينونو الرئيس التركي الحالي أن يساير الدول الغربية ويمالها بعد أن أجابت تركيا إلى معظم طلباتها في أدنة وتراقيا ومنطقة المضايق . وخرجت روسيا من المؤتمر غضبي من تركيا التي تخلت عنها في أخرج ساعات المؤتمر ، فأصرتها في نفسها ولم تنسها ، ولكن تركيا لم تبال وخرجت من المؤتمر موفورة القوة عزيزة الجانب مزهوة بانتصارها وبتودد الدول الغربية إليها . وما كادت تنتهي جلسات مؤتمر لوزان حتى جد الكاليون في انقلابهم سولين وجوهم دائماً نحو الغرب ، فشفعوا إلغاء السلطنة بإلغاء الخلافة وإعلان الجمهورية التركية ، وساروا في طريقهم جميعاً تسربلهم البذلات الأوربية خالعين طرايشهم مزينين رءوسهم بالقبعات الافرنجية من كل رسم وصنف وعلى كل لون . وقد حرروا نساءهم وأنزلوهن حلقات الرقص ، واستصحبوهن إلى المقاهي والأسواق . ثم مالبنوا أن ألغوا الطرق الصوفية والتكايا ، وحرموا دراسة الدين . وبعد أن

كان دين الدولة الإسلام أصدروا في سنة ١٩٢٨ قراراً يجعل الدولة مدنية علمانية ، وأبدلوا بالحروف العربية الحروف اللاتينية ، وسار كمال أتاتورك على رأس وزرائه وكبار موظفيه ومعه السبورة والطباشير ليعلموا الناس على اختلاف طبقاتهم وأعمارهم الكتابة بالحروف اللاتينية الغربية ، التي اعتبرها الجميع كأنها السحر الذي سيحل لهم طلاس النهضة ويفتح لهم أبواب الثقافة الغربية على مصاريعها . ولم يتجه الكاليون في وثبتهم هذه إلا مرة واحدة ناحية الشرق ، وذلك حين نقلوا عاصمتهم من القسطنطينية التي صارت إسطنبول إلى أنقرة في قلب الأناضول إيماناً في التبرؤ من آثار السياسة الرجعية القديمة .

ولم يطل التجافي بين تركيا وروسيا ، فقد قام خصام عنيف بين تركيا وبريطانيا بشأن الموصل ، وكانت تركيا في مؤتمر لوزان قد اشترطت في مقابل النزول عن الولايات العربية التي كانت تابعة لها أن تحتفظ بالعناصر المسلمة غير العربية ، وكان الأكراد الذين يسكنون حول الموصل من أقوى هذه العناصر . وكانت معاهدة سيفر التي لم يقدر لها التصديق والنفاذ قد منحت الأكراد استقلالهم ؛ فبات الأكراد يتربصون بالكاليين الدوائر ؛ فما إن أصدروا قرارهم بإلغاء الخلافة حتى قامت بينهم في سنة ١٩٢٥ ثورة دينية جامحة لم يستطع الأتراك قمعها إلا بمشقة بعد ثلاثة أشهر . وأرادوا أن يأمنوا جانب الأكراد في المستقبل فطالبوا بريطانيا بترك الموصل الذي كانت قد احتلته منذ ١٩١٨ وأدخلته في حدود دولة العراق الجديدة . ولما استعصى حل الخلاف أحييت المسألة إلى مجلس عصبة الأمم ، وقد تكونت لجنة دولية وقررت في النهاية ضم الموصل إلى العراق ما دام الانتداب البريطاني باقياً . وقد وقع هذا القرار على تركيا وقعاً أليماً ، وأيقنت أن الدول الغربية تعتبرها كروسيا دولة نائرة خارجة عن نطاق الغرب .

وكان ارتياح روسيا لخسارة تركيا في نزاعها مع دول الغرب عظيماً ؛ فما كادت الأنباء تتراعى به حتى أرسلت رسلها لعقد محالفة جديدة بينها وبين تركيا في ديسمبر سنة ١٩٢٥ وبمقتضى هذه المعاهدة ضمن الفريقان لبعضهما البعض أن يلتزما الحياد الودى إذا هاجم أحدهما فريق ثالث وأن يلجأ إلى المفاوضة بطريق ما لحل مشكلاتهما التي يتعذر تسويتها بالطرق الدبلوماسية . ومنذ ذلك الوقت استقرت الحال في تركيا ، وقنعت بمعاهدتها مع روسيا غير ناظرة

إلا إلى مستقبلها لا بالغرب تحتوى ولا إلى الشرق تنتمى . وبذلك استطاعت تركيا الجديدة فى مدى اثنى عشر عاماً أن تفرغ لتنفيذ برنامج الإصلاح السكالى الذى خلق من تركيا دولة فتية موطدة الأركان مرهوبة الجانب ، ومن الأتراك شعباً جديداً ناهضاً سرعان ما استرعى العالم بنهضته وحيويته .

وحين فرغت تركيا من تثبيت قواعد نهضتها الانقلاية فى بلادها وبدأت ثمار الإصلاح تنضج وتؤقأكلها ، كانت آثار النظم الفاشية والنازية قد سادت أوروبا وآسيا ، وأصبحت آثارها ماثلة أمام أنظار الساسة فى كل مكان ؛ فقد تنمرت اليابان على الصين واغتصبت منها منشوريا فى ١٩٣١ متحدية فى ذلك عصبة الأمم . وبدأت إيطاليا تتحرش بأثيوبيا غير عابئة بمعارضة إنجلترا ومعها عصبة الأمم . وخرجت ألمانيا من عصبة الأمم فى سنة ١٩٣٢ ثم خرقت نصوص معاهدتى لوكارنو وفسايل . عند ذلك بدا للشعوب جليا أن المواثيق والمبادئ التى أعلنتها عصبة الأمم لن تغنى فتىلا عن الحرب ، وأيقن كمال أتاتورك أن بلاده وشبه جزيرة البلقان كلها قد أصبحت مستهدفة لعدوان إيطاليا عاجلا أو آجلا ، وأن مصلحة البلاد العليا تناديه بأن ينبذ سياسة الانطواء والعزلة التى سارت عليها تركيا فى الماضى . وكانت بريطانيا تمهد الطريق بين دول البحر المتوسط لمقاومة العدوان الفاشى إذا أعلنت إيطاليا خروجها على سياسة التأمين الجمعى التى يقوم عليها ميثاق عصبة الأمم ، فتوثقت العلاقات بين تركيا وبريطانيا . ودخلت تركيا العصبة ووقفت وقفته المشرفة الشهيرة فى دفاعها عن السلم فى السنوات القليلة التى سبقت الحرب العالمية الثانية . وكأما أرادت أن تستغفر لخطاياها القديمة ، فقررت أن تحدث حدثاً سياسيا يؤمن قضية السلام العام من جهة ، ويصون مصالح تركيا والشعوب الصغيرة التى تكتنفها شرقاً وغرباً من جهة أخرى . وإنه لمن معجزات الزمن أن تقوم تركيا فى شيد جزيرة البلقان ، التى طالما سالت فى أوديتها الدماء أنهاراً من جراء الحروب والثورات التى اشتبكت فيها سلباً وإيجاباً ، بدور المصلح المخلص الداعى إلى الأمن والسلام بين هذه الشعوب التعسة . فبدأت تركيا بعقد معاهدة الصداقة مع الإغريق ، ثم أفنعت سائر دول البلقان بأن خلاصهم متوقف على اتحادهم واعتمادهم على أنفسهم ، وأنه لا فائدة ترجى لهم من الاستناد إلى واحدة من الدول الكبرى ، وأن مصالحهم العظمى تقضى عليهم بالآ ينساقوا أو يترلقوا إلى منحدر المنافسات الدولية القائمة فى أوروبا

الغربية إذ ذاك . وعلى ذلك تم الاتفاق على ميثاق البلقان سنة ١٩١٤ بين تركيا واليونان ورومانيا ويوغسلافيا ، ولم يشذ عن الاتفاق سوى ألبانيا وكانت في سياستها تابعة لإيطاليا ، وبلغاريا وكانت لها مطامع لا يتيسر تحقيقها إذا حافظت الدول على الحالة القائمة .

ثم التفتت تركيا إلى الشرق وكانت علاقاتها مرضية بالدول التي استقلت كبلاد العرب والعراق ومصر وإيران وأفغان ، ولم يسؤها أن ينفصل عنها الشام ولبنان وفلسطين وشرق الأردن تحت انتداب إنجلترا وفرنسا ؛ فقد جاهدوا جميعاً وكافحوا كما جاهد الكاليون وكافحوا لأجل استقلال بلادهم والتخلص من رقة الحكم الأجنبي . وبعد أن كانت هذه الدول مجرد ولايات أو إمارات أو ممالك فقيرة متخاذلة متأخرة لا يؤبه لها كثيراً ، أصبحت هي كذلك في مدى خمسة عشر عاماً بفضل نهضاتها الثقافية الاقتصادية دولاً فنية محترمة مرموقة الجانب تؤمن بمستقبلها السياسي والاقتصادي ، وتحسب الدول الكبرى حسابها .

وعند ذلك ألمّ الحنين بتركيا إلى الشرق ، وعادت بها الذاكرة إلى سابق مكائنها في قلوب المسلمين ، وأحسّت في قرارة نفسها بأن الشرق هو صخرة الأمان التي يجب أن تلوذ بها تركيا إذا اكفهر الجو في الغرب ولعلّت بوارق الحرب حول المنطقة الخطيرة في المضائق التي تسيطر عليها . ولكن كبرياء الترك وكرامتهم أبتا عليهم أن يعترفوا بالحقيقة كلها ، فقرروا أن يكون اتحادهم شرقياً صرفاً لا إسلامياً ولا عربياً فوثقت علاقاتها مع إيران الجديدة ، وجعلت تسعى بالصلح بين إيران والعراق وأفغانستان . وأخيراً تمّ تأليف ميثاق سعد أباد قرب طهران في سنة ١٩٣٧ بين تركيا والعراق وإيران وأفغان على الأسس نفسها التي قام عليها ميثاق البلقان . وكان الأمل معقوداً باشتراك مصر والعربية السعودية في الميثاق . ولو فعلتها مصر لكان مركزها ثانوياً في الاتحاد ولقضى على فكرة الجامعة العربية وهي في المهد . وانهزت تركيا فرصة الاضطراب الدولي في الأيام التي سبقت الحرب العالمية الثانية فدعت الدول لتعديل معاهدة لوزان فيما يخص المضائق ، لتسترد كامل حقها في تحصينها وتسليحها ، حتى لا يتعرض أمنها لعنت إحدى الدول المهاجمة كإيطاليا . وقد أقرت الدول ذلك في مؤتمر منترو سنة ١٩٣٦ وكان من صالح روسيا آنئذ أن تحول تركيا

دون تسرب أساطيل الأعداء إليها ، كما رأت إنجلترا أن يكون أصدقائها في البحر المتوسط مسلحين وعلى أهبة الاستعداد لرد هجمات العدو المشترك . وقد نص في المعاهدة ، استمالة لروسيا ، على أن لدول البحر الأسود حق مرور أساطيلها في المضائق إذا اشتبكت في حرب . ولكن المعاهدة أبقت حق التصريح والمنع بيد تركيا نهائياً تستعمله كما تشاء في السلم أو في الحرب ، وهو ما تعمل روسيا الآن لتقضه لجعل مهمة الدفاع عن المضائق محصورة في أيدي دول البحر الأسود فحسب وفي مقدمتها طبعاً روسيا وتركيا ؛ إذ أن الدول الأخرى تابعة لروسيا في سياستها .

ولما نشبت الحرب الأخيرة عانت تركيا منتهى العنت والشدة في المحافظة على حيديتها ، ولكنها باءت من الحيدة بغضب روسيا وسخطها الشديد ، فقد تقمت عليها موقفها العدائي الجاحد في إبان محنتها الكبرى ، فانقلبت الصداقة القديمة بينهما إلى عداوة أعادت إلى الذاكرة ما كان بين الدولتين قديماً من جفاء ومرارة وعداء مستحكم . وقد ظهرت آثار ذلك جلية في إنذارها لتركيا بعدم تجديد معاهدة سنة ١٩٢٥ ثم برغبتها في تعديل معاهدة منترولا على أساسها الدولي الأول بل وفق مصالح روسيا وفي نطاق دول البحر الأسود فحسب .

ولما هاجمت إيطاليا وألمانيا شبه جزيرة البلقان في صيف سنة ١٩٤١ وأخذت دولها تتساقط واحدة تلو أخرى في أيدي المحور ، تلفت العالم ليرى أثر ميثاق البلقان بدخول تركيا الحرب إلى جانب الحلفاء ، ولكن سياسة الرئيس إينونو الرصينة الحصيفة أملت على تركيا سياسة الحذر والتزقب . وحسنا فعلت تركيا ؛ فلو أنها دخلت الحرب وقوات المحور في دفعتها الأولى لاستطاع الألمان بسهولة أن يخضعوها ويتخذوا منها معبراً إلى منطقة الشرق الأوسط ، ثم إلى قناة السويس وخليج العجم .

وكذلك افتقد الناس ميثاق سعد أباد ونقبوا عن آثاره حين أغار الحلفاء على إيران وعزلوا الشاه رضا بهلوى ليتخذوا من إيران طريقاً إلى القسوقاز فروسيا بدلا من طريق المضائق التي سدها تركيا بحبيديتها ، أو بالحرى التي لم يستطع الحلفاء اختراقها لمناعة مركز الألمان فيها بعد إخضاعها اليونان وجزر بحر إيجه . وبحث الناس أيضاً عن بقايا الميثاق حين قام رشيد الكيلاني

بثورته الحربية في بغداد واضطر الملك والوصى على عرش العراق إلى الفرار .
وعبثا حاول المنقبون أن يحدوا أثراً للموائق التي جاهدت تركيا في إبرامها ؛
فقد أكلتها نيران الحرب المخربة ومزقتها سياسة الحرب فيما مزقت شذو مذر .

وكانت تركيا كما دنت ساعة الحرب زاد اتصالها بدول الغرب ، فعقدت مع
إنجلترا في سنة ١٩٣٨ قرضاً مالياً كبيراً أعقبه بعد شهور قليلة قرض آخر من
الولايات المتحدة . وفي سنة ١٩٣٩ عقدت تركيا محالفتها مع بريطانيا لمدة
خمس عشرة عاماً ، وبمقتضاها تعهدت بريطانيا بمساعدة تركيا إذا هاجمتها
دولة أخرى ، على أن تقدم تركيا المساعدة لبريطانيا إذا هوجمت في منطقة
البحر المتوسط وست فيها مصالح تركيا . وفي تلك السنة أيضاً تعاهدت تركيا
وفرنسا ، وقد نزلت لها الأخيرة عن سنجق الاسكندرونة التابع أصلاً لسوريا ،
وذلك بعد نزاع دام بضعة سنوات .

ولكن ما كادت تنتهي الحرب العالمية الثانية وتظهر بوادر النزاع بين
تركيا وروسيا حتى عاد حنين تركيا إلى الجامعة الاسلامية أو الشرقية ، وبدأت
تتحسر على الجاه والنفوذ الديني الذي كان لها في الماضي وبفضله استطاعت وهي
حينذاك الدولة الضعيفة المتخاذلة أن ترعج روسيا وسائر الدول الأوريسية
المسيحية . فكم كان يكون جاعها وتأثيرها اليوم وقد تجددت قواها لو أن معها
أصوات مئات الملايين من المسلمين الناهضين في كل مكان والذين كانوا يدينون
لتركيا بالخلافة !

ويبدو أن دول الغرب نفسها ، قد اقتنعت أخيراً بأن تركيا يجب أن تطل
دائماً على الشرق ، وأن تعود كإحدى الدول العظمى حتى تقوى على مواجهة
الضغط السوفيتي ، في تلك المنطقة العظيمة الخطر بين الشرق والغرب . وهم
يرون أن أي نظام دفاعي في منطقتي الشرق الأدنى والأوسط لا تتركز دعائمه
على عزمات الجندي التركي المشهور سيكون حتماً نظاماً هزيلاً مصيره إلى الفشل
لا محالة . لذلك نسمع الآن تصريحات من الرئيس إينونو ومن وزرائه يرددون
فيها رغبة تركيا المخلصة في عقد معاهدات صداقة مع دول الجامعة العربية
وسائر الدول الشرقية ، وأنهم في سبيل هذه الصداقة مستعدون أن يمنحوا
السوريين التسهيلات الاقتصادية المطلوبة في سنجق الاسكندرونة . وقد بدءوا
فعلاً في هذا العام بعقد معاهدات مع العراق وشرق الأردن . وقد يكون

مشروع سوريا الكبرى - إذ صح - أحد أركان هذه السياسة العليا التي تحتضنها بريطانيا وتشجعها أمريكا مالياً وسياسياً . ولكن الدول العربية الحديثة العهد باستقلالها هي لهذا السبب شديدة الحرص على تنمية قوميتها واستقلالها ، وهي تخشى إذا قويت تركيا أن تعود إليها النزعة السلطانية ثانية ولا تلبث أن تزحف إلى الجنوب . وقد أصبح العرب الآن من الكفاية والنضج السياسي بحيث لا يجوز عليهم أساليب الخداع والسياسة القديمة التي تنتهجها الدول الغربية لخدمة مآربها الخاصة . وخير لتركيا ولسائر الدول المتوسطة والصغرى أن تنبذ سياسة التكتل والمحالفات ، وأن تتخذ حذو الممالك الاسكندناوية في حيدتها وتماسكها وتمسكها بمصالحها بين الفريقين المتنافسين . ولم يخدم تركيا الحديثة خير من سياسة كمال - أتاتورك الذي فك وثاق تركيا من الغرب والشرق جميعاً وولاهها الوجهة التركية الخالصة التي ترضاه في ظل السلام العام .

محمد رفعت